



اسم المقال: التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005

اسم الكاتب: د. بدرية صالح عبدالله

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1379>

تاريخ الاسترداد: 2024/05/08 22:35 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005^٧

Political empowerment of Iraqi women after 2005

د. بدرية صالح عبدالله*

Assistant Prof. D. Badrea Saleh Abdullah

الملخص:

لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صناعة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة وال العامة، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة وصنع القرار، وبعد التغيير السياسي في العراق عام (2003)، بدأت مرحلة تطور سياسية اجتماعية تعزز الأسس القانونية لنظام الدولة مع إقرار الدستور العراقي الدائم لعام (2005)، وذلك بالنص على نظام (الكوتا)، إذ شاركت المرأة العراقية في الانتخابات البرلمانية منذ عام (2005) حتى عام (2021)، وأرى أنه مع المشاركة للمرأة العراقية ما زالت تعاني من تحديات عديدة تحول دون مشاركتها السياسية عموماً، وهناك عقبات تتصل بالمرأة نفسها، وعوامل متصلة بالمؤسسة السياسية وعوامل متصلة بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه، والأهم من ذلك أن الأحزاب السياسية المسيطرة غير جادة لتمكين النساء سياسياً.

الكلمات المفتاحية : التمكين السياسي للمرأة ، مشاركة المرأة في صنع القرار ، المشاركة الفعالة في الانتخابات البرلمانية ، مشاركة متكافئة للمرأة في التنمية وحقوق الإنسان .

Abstract:

Society cannot achieve comprehensive development and build a new society if women do not have a role in making decisions related to their private and public lives، and if they do not take their share of professional، administrative and economic work، and if they do not participate in the

^٧ تاريخ الاستلام : 2022/7/24 ، تاريخ القبول: 2022/8/29 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies)

badrea.salh@gmail.com

institutions of power and decision-making، and after Political change in Iraq in 2003، a stage of social political development that strengthened the legal foundations of the state system began with the adoption of the permanent Iraqi constitution of 2005، by providing for the quota system، where Iraqi women participated in parliamentary elections from 2005 until 2021، I believe that despite the participation of Iraqi women، they still suffer from many challenges that prevent their political participation in general، and there are obstacles related to the woman herself and factors related to the political institution and factors related to the nature of society and the prevailing culture in it.

Keywords: Women's Political Empowerment، Participation of women in decision-making، effective participation in parliamentary elections، equal participation of women in development and human rights.

المقدمة:

لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صناعة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة وال العامة ، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية ، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار، فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية ، وفي الثمانينيات تبنت الأمم المتحدة استراتيجية تمكين المرأة ، وذلك لأنَّ المرأة تواجه مخاطر إضافية بسبب التمييز القائم ضدها على أساس النوع والجنس الذي أدى إلى حرمانها من الفرص المتكافئة مع الرجال في التعليم والسياسة التنموية ، ونظرًا لعدم اهتمام الحكومات في إيقاف ذلك التمييز فقد لجأت المنظمة الدولية إلى التدخل من أجل إقرار سياسة عالمية تضمن مشاركة متكافئة للمرأة في التنمية وحقوق الإنسان ، وقد أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في (بيجين 1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية والتزمت بذلك عديد من الدول ، إلا أنَّ الوضع في الدول العربية عموماً وفي العراق بشكل خاص أرى ضعف في هذا الجانب وعدم حصول المرأة على المناصب القيادية السياسية ،

وعدم المشاركة في عملية صنع القرار ، وانعدام تمثيل المرأة في السلطات الرئيسية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) .

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث تعزيز الدور السياسي المرأة في العراق وتعزيز المشاركة السياسية لأنّها خطوة ضرورية لبناء دولة مدنية صحيحة.

هدف البحث:

النهوض بواقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية وتوفير إرادة سياسية مؤمنة بوجود المرأة كشريك مهم في بناء العملية السياسية وصنع القرار ، وهذا يرتبط بعملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والمفهوم الصحيح للمواطنة.

مشكلة البحث:

تواجه المرأة العراقية ضعف المشاركة في العملية السياسية وموقع صنع القرار في العراق بعد عام 2005 مع المواد التي وردت في دستور العراق الدائم لعام 2005 والتي ضمنت حقوق المرأة بالمشاركة في البرلمان بنسبة (25%) (الكوتا).

فرضية البحث:

مع التمكين السياسي للمرأة ما زالت تعاني المرأة العراقية من ضعف المشاركة في العملية السياسية بسبب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الاطار المنهجي للبحث:

اعتمد البحث على مناهج عدة منها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النظمي والمنهج القانوني للتعرف على الصيغ القانونية لبعض القرارات الصادرة حول تمكين المرأة.

اولاً: مفهوم التمكين السياسي وأنواعه

لقد اكتسب مفهوم التمكين (*Empowerment*)¹ أهمية التنمية البشرية عن طريق تقرير البنك الدولي والذي عرف بأنه (وسائل تعمل على توسيع قدرات الأفراد والمؤسسات بغية المشاركة والتأثير بصنع السياسات العامة للمؤسسة التي تحكم في حياتهم).

فضلاً عن ذلك يعرف التمكين بأنه عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاختيارات إلى أفعال ونواتج وترتبط بمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع كفاءة الإطار التنظيمي والموازي لحكم هذه الأصول².

كما ونادت الحركات النسوية والمنظمات وكثير من الدول بمدخل التمكين لأنّه يقوم بالتركيز على تنظيم النساء ضمن تظميمات أو جمعيات تسعى لرفع قدرتهن أو تعديل مشاركتهن في تنمية المجتمع ولاسيما في المجال العام ، كما تسعى إلى رفع المهارات وإعطاء فرصة للنساء³ والموارد والفرص لإثبات قدراتهن ، وقد ارتکز مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي على مفهوم التمكين كبديل عن مفهوم القوة (*power*) ومعناه القوة لإنجاز شيء ما دلالة على دور المرأة المتعلمة اجتماعياً وصحياً ومهنياً الأساس في التمكين⁴ .

ومن التشريعات الدولية حول الحقوق السياسية للمرأة اتفاقية القضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة المعروفة باسم (سيداو) عام 1979 ومن مؤشرات تمكين المرأة وتحسين وضعها السياسي في شتى المجتمعات:

1. التصويت في جميع الانتخابات العامة والترشح لجميع الهيئات.
2. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
3. المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للدولة والتي تمثل عملياً ب:

¹ "Advancing Women's political participation", Middle east and north Africa consultation on gender equality & political empowerment ، 2017، Tunis .

² باسم كريم سويدان، تمكين المرأة سياسياً في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية أنموذجاً) ، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، 2018/18 ، ص 25 .

³ ليلى الرفاعي، تمكين المرأة (إشكالية المصطلح وعودة التنفيذ)، على الموقع (<http://midan.aljazeera.net>) .

⁴ ناظلة احمد الجبوري، مفهوم الجندر ودوره في تمكين المرأة العراقية، مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، بغداد ، 2008 ، ص 33 .

أ- إشراك النساء في المواقع القيادية ومشاركتهن في اللجان والمواقع العامة.

ب- إتاحة فرصة التعليم والتدريب غير التقليدية أمامهن.

ت- إشراك النساء في عملية صنع القرارات واتخاذها.

ث- اكتسابهن للمهارات ومقدرات تنظيمية بهدف إنشاء جماعات وتنظيمات نسوية للمطالبة بحقوقهن¹.

وبعد صدور تقرير التنمية البشرية خلال التسعينيات من القرن العشرين الذي اهتم بالتمكين كمفهوم وعرفه (عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الإنسان رجالاً أم نساء لمعرفة حقوقهم وواجباتهم) والعمل على توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية لتمكينهن بغية المشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتهم.

ووضعت الأمم المتحدة عدد من المؤشرات الكمية القابلة للقياس حتى تتمكن من قياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة ومن ابرزها:

- أ- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
- ب- مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة.
- ت- إتاحة فرصة التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء.
- ث- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات.
- ج- اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن².
- وهناك مجموعة من الآليات أو الوسائل التي تساعد على تمكين المرأة سياسيا منها:
- أ- إصلاح الأحزاب السياسي الذي يشمل زيادة الحصة النسائية (الكوتا النسائية)³، وغيرها من الإجراءات .
- ب- التدريب لتطوير وتنمية مهارات النساء مع الاهتمام ومراعاة الفوارق بين الجنسين.

¹ صوفي عبد الحي ، الكوتا النيلية النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد (23) ، بيروت ، صيف 2009 ، ص 59 – 60 ، وللمزيد انظر إلى اتفاقية (سيداو) لسنة 1979 ومتوفرة على الموقع الإلكتروني : www.un.org/womenwatch/daw/text/0360793a.ptf وللمزيد انظر "Arab women and political" ، M. Gharaibeh، H. olaimat، Rowaida and Hadeel al maaitah j. of international women's studies Vol.12 #3)، ، p.7، development"

² لطيف كامل كليوي، زينب على مظلوم، التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بالمؤتمرات 2019 – 2020 ، ص 315 .

³ Quota system to empower women in the Arab world، World News، on internet (<https://www.iknowpolitics.org/en/news/world-news/quota-system-empower-women-arab-world>)

ت- العمل مع المرأة في الأحزاب السياسية .

ث- تطوير المنظمات السياسية النسائية .¹

وبهذا المعنى يجب أن تتحقق التنمية بواسطة أفراد المجتمع ويصبح قادر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم وتحتل منظمات المجتمع المدني والتنظيمات أهمية خاصة في هذا المجال وهناك محددات أسهمت في بلورة مفهوم التمكين وتحديد معانيه ودلاته وفي مقدمتها علاقته بمفهوم القوة، وارتباطه بمسألة التحكم الشخصي أي قدرة الإنسان على أن يتحكم بمسار حياته تغييراً أو تعديلاً، النظر إلى التمكين بوصفه عملية ذات أبعاد وتجليات مختلفة والتمكين في معناه العام هو إزالة كافة العمليات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تعامل النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب ادنى وهناك أنواع للتمكين منها:

أ- التمكين الاقتصادي: حيث محاولة ضمان وصول المرأة على قدر المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية.

ب- التمكين القانوني: وينظر إلى مستوى خدمه القوانين لقضايا المرأة والأفراد وضمان منحهم حقوقهم.

ت- التمكين الاجتماعي: حيث يمثل دور المرأة في تولي المناصب القيادية ودورها المؤثر في القرارات التي تخص المجتمع².

ث- التمكين السياسي: يقصد به تبني سياسات وإجراءات ذات طابع قانوني تهدف إلى إلغاء إشكال عدم المساواة للأفراد في استثمار واستعمال موارد المجتمع الاقتصادية فضلا عن تفعيل المشاركة السياسية وليس بالضرورة المشاركة في أنظمة الحكم القائمة وحسب وإنما العمل الدؤوب والمستمر من أجل تحديثها واستبدال بعضها بنظام جديدة تنسح المجتمع لأفراد المجتمع جميعهم من المشاركة في إدارة البلاد³، ولنجاح التمكين السياسي يستلزم:

• تبني الديمقراطية كآلية لممارسة السلطة بغية تمكين أفراد المجتمع من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.

¹ لطيف كامل كليوي، زينب على مظلوم، مصدر سبق ذكره ، ص 316 .

² وفاء عبد الحميد إبراهيم، تمكين المرأة : دراسة في نشأت المفهوم وألياته الدولية والهيكل الوطني المعنية بتطبيقه، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، 2021 ، ص 199 – 200 .

³ مجلة الوسيط، التمكين والتمكين السياسي، المفاهيم، العدد (2375)، البحرين ، 2009 ، ومتاح على الرابط (<http://www.alwasatnews.com/News/4/048/html>).

- الحرية الاقتصادية لتقليل القواعد القانونية المبالغ فيها التي من شأنها إعاقة نشاطهم الاقتصادي.
- سلطة لا مركبة تمكن أفراد المجتمع من المشاركة في إدارة شؤونهم الوطنية والمحليّة.
- مشاركة حقيقية للجميع في الحياة السياسية لاسيما في المؤسسات غير الحكومية التي تمتلك التأثير في رسم وضع السياسات والقرارات وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة.¹

ويعرف التمكين السياسي هي عملية الدفع بالمشاركة الفعالة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها ويستلزم المشاركة الفعالة تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من أحداث التغيير في مجتمعها وتمكن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدرتها والعمل ضمن إطار التمكين السياسي للمرأة ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي، وتعتمد المؤشرات العالمية مؤشر الأمم المتحدة للتمكين السياسي والتي تقاس عن طريق عدد المقاعد البرلمانية في البرلمان على اعتبار البرلمان مصدر للتشريعات والإدارة السياسية في كل بلاد العالم للرجال مقارنة بالنساء فضلاً عن موقع صنع القرار في السلطة التنفيذية (الموقع القيادي)²، وأيضاً مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني كالأندية والنقابات والمنظمات الأهلية وغيرها وفي إطار التمكين السياسي للمرأة طالب المؤتمر العالمي للمرأة في بكين 1995³ بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة في البرلمانات (وهو ما يطلق عليه مشروع الكوتا) وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في (بناء السلام) بوصفها عنصراً حاسماً في درء الصراعات وحلها، واهتمت العديد من المؤسسات الدولية بذلك ونراه واضحاً في قرار مجلس الأمن (1325)⁴، حول المرأة والسلام والأمن الصادر في 21 / تشرين الأول عام 2000 وقد حث هذا القرار كل من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع

¹ فاطمة حافظ، مفهوم التمكين و مجالاته التداولية على الموقع : (<http://www.onls/am.net>) .

² محمد محبي محمد، زيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع، مجلة قضايا سياسية، العدد (61)،جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، 2020 ، ص 343 .

³ . (Rowaida and Hadeel al maaitah، H. olaimat، M. Gharaeibeh، "Arab women and political development" ، p.8 ، j. of international women's studies Vol.12 #3).

⁴ جاكي كيرك وسوزان تايلور، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1325) حول النساء والسلام والأمن ، على الموقع الإلكتروني : (<http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=women.andFamily>) وللمزيد انظر ... ، june/06 ، (<https://www.iraqfoundation.org/al-rasid-final-report/>) ، Al Rasid Final Report (<http://www.iraqfoundation.org./wpcontent/uploads/2018/06/airasidfinal>

الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلام وحماية المرأة فضلاً عن إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج مشدداً على الحاجة إلى الاهتمام بخصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصاً في المناطق المتضررة من النزاع وبذلك عمدت هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها إلى إعمام فكرة وإجراءات التمكين السياسي للمرأة في كافة أنحاء العالم منذ أكثر من ثلاث عقود وصولاً لاعتباره أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وقد ارتفع معدل تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم بشكل تدريجي (من 15% في عام 2002 إلى 19,8% في العام 2016)، وقد شهدت بعض المناطق ارتفاعاً مفاجئاً على نحو خاص كما العالم العربي حيث ازداد عدد النساء في البرلمانات من 13,7% إلى 19,8% في مقاعد المجالس النيابية في العالم و16% في المناصب الوزارية، أما في الدول العربية نرى أن وضع المرأة مقارنة بباقي دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية والسيادية والمشاركة في عملية صنع القرار سواء من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس النيابية بنسبة تمثيلها في الدول العربية ضعيفة، وتم التعبير عن التمكين السياسي عبر مجموعة مؤشرات منها لجنة وضع المرأة في الدساتير العربية، وإشراك المرأة في التشكيلات الحكومية في المجالس المحلية، نسبة المرأة في البرلمانات العربية.

ثانياً: حقوق المرأة العراقية في دستور العراق الدائم لعام 2005

بعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 وصدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي احتوى هذا القانون على مجموعة المواد التي تؤكد على حق المرأة العراقية وبعد إصدار الدستور العراقي النافذ في 28 / كانون الأول / 2005 والذي يعد من أهم الدساتير العراقية الذي كفل حرية التعبير عن الرأي بالوسائل كافة، وهناك ملاحظة أن قلة تمثيل المرأة في لجنة كتابة الدستور حيث (مثلت المرأة 9 مقاعد من أصل 59 مقعد) أدى إلى قلة البنود التي تضمن للمرأة حقوقها في الدستور مثل غياب البنود التي تحد التمثيل النسبي للمرأة في سلطات الدولة الأخرى وافتقد الدستور لنص قانوني يضمن فيه الكوتا للمرأة في السلطات التنفيذية والقضائية¹، وقد تضمنت ديباجة الدستور العراقي النافذ لعام 2005 (لا تمييز ولا إقصاء) وهي عبارة تدل على أنَّ المواطنين متساوون سواءً أكانوا ذكوراً أم إناثاً.

¹ عبد الباسط عبد الرحيم، اثر نظام الكوتا على ديمقراطية في العراق، الموقع (<http://www.law.uodiyala.edu.iq>) .

جاء في الديباجة (نحن شعب العراق عقدنا العزم برجالنا ونسائنا على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة والاهتمام بالمرأة وحقوقها وإشاعة ثقافة التنوع) ^١.

وتتناول الباب الأول من الدستور والخاص بالمبادئ الأساسية نص في مادته الثانية: (الإسلام دين الدولة الرسمي وهو أساس التشريع وبما أن الإسلام اقر حقوق المرأة بما فيها حقها في المساواة مع نظيرها الرجل وان الأنظمة الديمقراطية هي الأخرى أكدت على حقوق المرأة أسوة بأخيها الرجل)، وطبقاً للمادة (14) من الدستور الدائم اقرت بالمساواة بين العراقيين جميعاً عندما نصت على ان : (ال العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)^٢، وضمن السعي لضمان الحقوق الكاملة جاء في المادة (15) من الدستور العراقي (إن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية)، كما وأشار الدستور على مبدأ تكافؤ الفرص حيث جاء في المادة (16) والتي تنص على (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكتفل الدولة اتخاذ الإجراءات الازمة لتحقيق ذلك) ^٣.

وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية إشارات المادة (18) من الدستور العراقي على (أولاً: الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي أساس مواطنته ، ثانياً: يعد عراقيا كل من ولد لأب عراقي ولام عراقيه وينظم ذلك بقانون) ^٤، وطبقاً للمادة (20) من الدستور التي تنص على (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشح) ^٥، وضمن إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كفل الدستور حق العمل والوظيفة للمرأة أسوة بزميلها الرجل دون تمييز فقد نصت المادة (22) من الدستور العراقي (أولاً: العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة) ^٦، والزم الدستور في مادته (29) من يقوم بشأن السلطة على حماية المرأة ورعايتها ضمن الأسرة والمجتمع بما يكفل لها حياة حرة كريمة هي وأولادها ومنع كل إشكال التعسف حيالها في الأسرة مع الزام الأولاد على رعاية الوالدين عند الحاجة إذ نصت المادة المذكورة على (أولاً: أسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية ، بـ: تكفل الدولة

^١ ديباجة الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

^٢ المادة (14) من الدستور الدائم لعام 2005 .

^٣ المادة (15، 16) من الدستور الدائم لعام 2005 .

^٤ المادة (18) من الدستور الدائم لعام 2005 .

^٥ المادة (20) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

^٦ المادة (22) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

حماية الأئمة والطفلة والشيوخة وترعى النساء والشباب وتتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية مكانهم وقدراتهم ، ثانياً: للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم وللوالدين حق على أولادهم في الاحترام والرعاية ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيوخة ، ثالثاً: يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافة وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة لحمايتهم ، رابعاً: تمنع كل إشكال العنف والتعدّف في الأسرة والمدرسة والمجتمع¹ .

وفي إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوفير الضمان الاجتماعي والصحي للمرأة وأطفالها وطبقاً للمادة (30) تنص على (أولاً): تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم² ، فيما حرمت المادة (37) من الدستور العراقي بما يساير القوانين المدنية العصرية في العالم العربي كل ما يتعلق بقضايا الاتجار بالمرأة والعمل القسري بما يحفظ كرامة المرأة ويصون عفتها وشرفها إذ جاء في البند ثالثاً من المادة المذكورة (يحرم العمل القسري (السخرة) والعبودية وتجارة العبيد (الرقيق)) ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس³ ، فيما أكدت المادة (34) في البند الثاني من الدستور النافذ بمجانية التعليم للجميع بما يتيح فرصة التعلم والحصول على المعرفة بصورة ميسرة وجاء النص (التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله)⁴ ، ومن اهم المواد التي عملت على تفعيل حق المرأة في المشاركة السياسية هي المادة (47) الفقرة الرابعة (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب).

ثالثاً: التمكين السياسي للمرأة في الانتخابات البرلمانية (2006 - 2021)

لقد أكد قانون الانتخابات العراقي رقم (16) لسنة 2005 على نظام الحصص النسائية في مجلس النواب وجاءت المادة رقم (11) منه منظمة لذلك بالنص على: (يجب أن تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن ثلاثة مرشحين في القائمة كما يجب أن تكون ضمن أول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الأقل وهذا حتى نهاية القائمة)⁵ ، ولقد شاركت المرأة العراقية في انتخابات البرلمان الأول في كانون

¹ المادة (29) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .

² المادة (30) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .

³ المادة (37) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .

⁴ المادة (34) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .

⁵ قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 المادة (11) .

الثاني عام 2005 وتم انتخاب 87 امرأة لجمعية الوطنية أي بنسبة تفوق 30% وان مشاركة المرأة في الجمعية الوطنية قد اتخذ طابعاً كمياً وليس نوعياً بسبب تراكمات وعوامل عديدة رجحت المعايير الكمية على المعايير النوعية في تمثيلها و اختيار العناصر النسوية في القوائم الانتخابية ومن ثم في عضويتها في الجمعية الوطنية¹، وفي انتخابات 15 / 12 / 2005 كانت حصة النساء في الكوتا 73 مقعد من اصل 275 مقعد أي بنسبة 27% وسبب انخفاض نسبة تمثيل النساء هي في الانتخابات الأولى اتبع نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة فأخذت المرأة حصتها بدون تجزئة أما في الانتخابات الثانية كانت القائمة المغلقة واتبع نظام الدوائر مما أدى تجزئة الأصوات، كما شاركت في انتخابات مجالس المحافظات في 30 كانون الثاني 2009 وطبقاً لنظام الكوتا حصلت المرأة على 110 مقعد ولم تكن نسبة التمثيل المرأة في مجالس المحافظات متساوية ففي بغداد 28% وفي محافظة القادسية 21% وفي المثنى 15%².

إن تقسيم المشاركة السياسية للمرأة العراقية في ظل النظام الجديد لابد أن يأخذ مسألة مهمة ألا وهي حداثة التجربة الديمقراطية في العراق لأنَّ الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بمجرد تغيير الأنظمة في أي بلد هي امتداد لسلسلة من التطورات والمارسات التي تفضي إلى الوصول للديمقراطية الحقيقة وإن الانتخابات هي جزء من الديمقراطية والديمقراطية مفهوم شامل يتجسد في ثقافة وسلوكيات الناس عادات وتقاليد أفراد المجتمع وقوى المؤسسات الرسمية والمدنية وفي العقلانية والتسامح والحوار وحرية الرأي والتناوب السلمي للسلطة والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان.

وفي حديث وزير حقوق الإنسان العراقي آنذاك زهير الجبلي ذكر مشاكل كثيرة في العملية السياسية في العراق وأبرزها مشاركة النساء في القوائم الانتخابية قائلاً إن إشراك المرأة كان لمجرد مليء الفراغات وأضاف أن تخصيص نسبة محددة من المقاعد للنساء لا يعني إتاحة فرصة للمرأة العراقية لدخول البرلمان وإنما يعني إشراك نص المجتمع العراقي في تقرير مصير العراق، لكن أن ما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيديات كل البعد عما يحدث داخل (البرلمان) وهذا ما انعكس سلباً على تجربة المرأة البرلمانية هو انتمائها لأحزاب أعطتهم هذه المقاعد وحرضتهن على مقاعدهن الأمر الذي دفعهن إلى أن

¹ رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2011 ، ص 111 .

² أسماء جميل رشيدة، التمثيل السياسي للمرأة في العراق، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكم، بغداد، العدد (37) ، 2011 ، ص . 58

يأتمن بأوامر وتوجيهات رؤساء الأحزاب والكتل السياسية التي وصلت إلى الجمعية الوطنية عن طريقها¹.

1. الدورة الانتخابية الأولى (2006-2010) :

لقد شاركت المرأة العراقية في الانتخابات التشريعية العامة لاختيار مجلس النواب في 15/كانون الثاني/2006 وكانت حصة النساء من الكوتا (73) مقعد من اصل (275) مقعد أي النسبة 4,28٪ على وفق نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة ولم يضمن الدستور العراقي وجود نسوى للسلطة التنفيذية كما هو الحال في السلطة التشريعية ففي الحكومة الانتقالية لعام 2004 استوزرت (6) وزیرات فقط من مجموع (33) وزير أي نسبة 18٪ ثم في الحكومة الانتقالية الثانية عام 2005 شغلن (6) وزارات من مجموع (35) وزارة أي نسبة 17٪ فقط وفي حكومة عام 2006 شغلن النساء اربع وزارات فقط من مجموع 38 وزارة أي النسبة 10٪ ولم ترشح ولا امرأة لتولي منصب رئيس البرلمان وان عدم ترشيح المرأة لرئاسة مجلس النواب لا يعني عدم وجود الكفاءات النسوية المؤهلة لشغل هكذا منصب وإنما وضع المرأة البرلمانية كما ذكر سابقا تحت وصاية الكتل السياسية وفي اللجان الرئيسية في مجلس النواب العراقي لعام 2006 / 2010 والبالغ عددها 24 لجنة دائمة لم تراع أي نسبة للنساء مما يدل على عدم وجود قناعة داخل المجلس بالقدرة والكفاءة لدى العديد من البرلمانيات ويلاحظ أن اللجان الأكثر سيادية وحساسية غاب وجود المرأة فيها أو قلت نسبة تمثيلها كثيرا وهذا يعكس التوجهات السياسية التي تقف وراء هذا التقييم بمعنى أن معظم النائبات تم توزيعهن على لجان المجلس من دون مراعاة الرغبة والتخصص ويلاحظ غياب تام لأي تمثيل نسوى في لجان (الأمن والدفاع، والمصالحة الوطنية، لجنة العشائر)²، وعزوف المرأة عن العمل في لجنتي العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة شؤون الأعضاء ويعود ذلك أن عمل العضو في اللجان على علاقة وثيقة مع درجة أهمية اللجنة بالنسبة للكتل السياسية اولا وبالنسبة للنواب ثانيا ، إذ تكون درجة التنافس عالية على بعض اللجان دون الأخرى سواء بالنسبة للحزب أو العضو وبما أن (لجنة الأمن والدفاع) هي من اللجان السيادية بنظر الأحزاب وتحتاج إلى شخصية قوية قادرة على السيطرة لذلك الحزب هو الذي يرشح من سيكون من أعضائه في هذه اللجان وبحكم النظرة

¹ بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالي، العدد الثاني، المجلد الرابع ، 2015 ، ص 245.

² بان علي كاظم، تقويم أداء البرلمانيات العراقيات في مجلس النواب العراقي بعد عام 2003 ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، 2017 ، ص 59.

السائدة تمنح المرأة اللجان الأقل أهمية ويحتكر الرجال اللجان السيادية وقد حسر نشاط المرأة في لجان مجال التعليم والصحة والمرأة والأسرة والطفولة واستبعادها عن اللجان الذي تقتصر التشريعات الخاصة بالنواحي الأمنية والسياسية والمساهمة مع الجهاز التنفيذي في وضع استراتيجيات الوطنية والتنموية ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ولم تحصل النساء البرلمانيات على رئاسة اللجان الدائمة والموقته في الدورة الانتخابية الأولى 2006 / 2010 سوى لجنتين فقط من اللجان الدائمة إذ ترأست النائبة آلاء طلاباني لجنة مؤسسات المجتمع المدني وترأست النائبة سميحة الموسوي لجنة المرأة والأسرة والطفولة وهناك من يرجع ويسوغ فشل المرأة في رئاسة عدد مناسب من اللجان البرلمانية بضعف المرأة البرلمانية العراقية في فرض شخصيتها القيادية على زعماء الكتل السياسية.

وفي المجال التشريعي يمكن متابعة دور المرأة البرلمانية ، فكانت السيدة منى زلزلة وألاء السعدون رئيسة لهذه اللجنة أما بقية البرلمانيات فقد اقتصرت اهتماماتهن بالموازنة في الغالب من زاوية انتماهن إلى لجنة معينة أو كتلة معينة كما لم تكن المداخلات التي شاركن فيها مداخلات قانونية شاملة ترتكز على مناقشة السياسة الاقتصادية والنظام المالي لتلك الموازنة ومنهجيتها وشاركت البرلمانيات في الأجزاء الخمسة للجلسة (43) أما بتقديم مقاربات لفقرات الموازنة كثيراً ما تكون محدودة في جزئية معينة صغيرة في حين اقتصرت مداخلة النائبة جنان العبيدي عن السؤال عن المخصصات الطبية والنائبة أسماء الدليمي عن مخصصات الوقف السني والنائبة كاتيا طلعت عن المبالغ المخصصة لتنفيذ المادة (140) فيما تساءلت النائبة ندى السوداني في اليوم الأخير للتصويت على الموازنة في عدم وجود مبالغ مخصصة للمهجرين واحتاجت النائبة سميحة الموسوي على عدم مراعاة الميزانية لحقوق الأرامل في العراق. وفي مجال القضايا السياسية والأمنية لم تشارك المرأة البرلمانية وخاصة لجنة الأمن والدفاع النيابية حيث تعمدت الكتل السياسية أبعاد المرأة عن موضوعات الأمن والمواضيع السياسية الساخنة، فضلاً عن الجانب الرقابي لم يكن هناك أي مداخلة أو مشاركة للبرلمانيات.

ما سبق أرى أن دور المرأة البرلمانية في الدورة الانتخابية الأولى كان ضعيف بوصف المرأة العراقية حديثة العهد في المشاركة البرلمانية الحقيقة الفعلية.

2. الدورة الانتخابية الثانية 2010 / 2014 :

جرت الانتخابات البرلمانية في آذار 2010 حسب النظام تعدد الدوائر على وفق نظام القائمة المفتوحة التي شملت كل المحافظات العراقية وقد حصلت المرأة على (81) مقعد من مجموع (325)

مقد ٢٩٪ من مجموع أعضاء مجلس النواب وشهدت صعود نساء برلمانيات وحصولهن على أصوات تؤهلن لعضوية مجلس النواب خارج نظام الكوتا مع الإشارة إلى أن (٢١) عضوه من النصاب الحالي كن برلمانيات سابقات والستينيات الآخريات يتبوأن المقاعد البرلمانية لأول مرة وهذا دليل على تقبل النخب السياسية لاشتراع المرأة المستقلة سياسياً، والتي تمتلك مؤهلات أكاديمية وقيادية، وشاركت النائبات بمنصب رئيس لجنة هي خمس لجان (لجنة الصحة، لجنة الخدمات والأعمار، لجنة المهاجرين، لجنة المرأة، لجنة شؤون الأعضاء)، أما اللجان التي شغلت فيها النائبات نائب لرئيس هي (لجنة الخدمات، لجنة الثقافة والإعلام، لجنة المهاجرين، لجنة مؤسسات المجتمع المدني، لجنة شؤون الأعضاء) أما اللجان التي شغلت فيها منصب مقررات لجنة (لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الخدمات، لجنة الزراعة، لجنة الشهداء، لجنة المرأة) وعن مشاركة المرأة البرلمانية في لجان المجلس الدائمة والموقته فقد توزعت بين الكتل البرلمانية وذلك بالتوافق عليها من الكتل الفائزة وبحسب اتفاقات مسبقة وله علاقة وثيقة بالأحزاب أولاً والنواب ثانياً، وأوضحت النائبة أزهار الشيخلي التوزيع داخل اللجان يخضع للمحاسبة الطائفية والحزبية وحتى داخل الكتل الواحدة يوجد مبدأ المحاسبة^١، وبصورة عامة نظام الكوتا أتاح للمرأة نسبة عالية من التمثيل داخل مجلس النواب غير أن ذلك لا يعني أن هنالك مستوى عالي من التمكين^٢.

إن عدم ترشيح امرأة لمنصب رئاسة مجلس النواب لا يعني عدم وجود كفاءات النسوية المؤهلة لشغل مثل هذا منصب، كما ذكرنا سبب المحاسبة السياسية وهناك اتفاق مسبق بين رؤساء الكتل على توزيع المناصب وإن الأحزاب السياسية لا تفك في إعطاء المرأة دور فعال في العملية السياسية مع ذلك كانت نسبة تمثيل المرأة في اللجان السياسية لا يأس بها مقارنة بالدورة البرلمانية الأولى وكان للمرأة البرلمانية حضور واضح في جلسات البرلمان والمداخلات التي قامت بها البرلمانيات منها مداخلة مها الدوري^٣، بتول فاروق، زينب الطائي، حنان الفتلاوي، اكثـر في القضايا المهمة التي تم مناقشتها داخل قبة البرلمان وأخذت حيزاً واسعاً في المناوشات وركزت النائبات البرلمانيات في مناقشـتها على الجوانـب

^١ بيداء محمود احمد، بدرية صالح عبدالله، المرأة العراقية ودورها في مجلس النواب منذ عام 2003 ، مجلة المعهد، معهد العلمي للدراسات العليا، العدد (٣)، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول ، 2020 ، ص 75-76.

^٢ كريم محمد حمزة، تمكين المرأة العراقية وتقطـع الوسائل، مجموعة باحثـين، بناء المرأة بناء العراق، ط١ ، بـيت الحكـمة، بغداد ، 2011 ، ص 135 .

^٣ محضر جلسة رقم (١) الفصل التشريعي الثاني السنة التشريعية الثانية 2011/11/20 ، الدورة الانتخابـية الثانية 2014/2010 ، ص 5-4 .

السياسية والقانونية مثل (رحاب نعمة مكطوف، أسماء طعمة مهدي)¹، ولم تشهد الدورة الانتخابية الثانية تطوراً كبيراً في المجال الرقابي ولم تسجل أي نشاط فاعل وسجلت استجوابات خجولة ومحددة للرقابة لبعض الوزارات لكنه لم يلتفت دور الهيئات المستقلة ولابد من إيجاد وسائل لتفعيل الرقابة ودورها²، وشهدت ثلاث استجوابات كانت حصة المرأة البرلمانية واحدة منها³، حيث وجهت النائبة حنان الفتلاوي رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات⁴.

مما سبق أرى أن دور المرأة في الدورة الانتخابية الثانية أكثر فعالية من الدورة الأولى بحكم الخبرة التي اكتسبتها المرأة في مجال العمل البرلماني.

3. الدورة الانتخابية الثالثة 2014 / 2018:

جاءت انتخابات مجلس النواب لعام 2014 وسط أجواء إقليمية دولية حساسة للغاية وقد تفاوتت وجود النساء في الكتل النسائية الفائزة بمقاعد مجلس النواب فقد حصلت المرأة من (83) إلى (87) مقعد من مجموع (328 / 329) مقعد في مجلس النواب أي نسبة 25% إلى 26% ، واستطاعت المرأة أن تؤدي دوراً رئيساً في الانتخابات وتتوuzzi بوصفها مرشحاً وقد تباين وجود النساء في الكتل السياسية الفائزة في مقاعد مجلس النواب ضمن مجموع (37) كتلة سياسية (9) كتلة مثلت فيها البرلمانيات و(18) كتلة لم يمثلن فيها، وشغلت نواب ذكور فقط وفي مجال اللجان النيابية شغلت أربع مناصب كرئيس لجنة من أصل (26) لجنة وهناك سبع نساء شغلت منصب مقرر لجنة، وبعض اللجان خلت من التمثيل النسوي مثل (لجنة الدفاع والأمن ولجنة المصالحة والمسائلة ولجنة العشائر) في حين تراوحت نسبة تمثيل النساء في بقية اللجان بين 17% إلى 5% ، وكانت أعلى نسبة تمثل في لجنة التربية النيابية بلغت 68% تليها لجنة حقوق الإنسان 46% أمّا لجنة المرأة والأسرة والطفولة تمثلت المرأة فيها بنسبة 100% بوصفها لجنة مختصة وطرحت النائبات موضوع أزمة النازحين جراء الأزمات بعد سقوط الموصل ومعاناتهم والسبل الكفيلة للحلول وطلبت النائبة زينب ثابت باستضافة رئيس الوزراء

¹ محضر جلسة رقم (1) الفصل التشريعي الأول السنة التشريعية الرابعة 2013/6/18 الدورة الانتخابية الثانية 2010/2014 ، ص 26

² وائل عبد اللطيف، أصول العمل البرلماني الجزء الثالث، ط 1، بغداد ، 2012 ، ص 61 .

³ بدرية صالح عبدالله، الصالحيات البرلمانية وفق الدستور 2005 ، مجلة أبحاث العلوم السياسية، كتلة العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، العددان (5 - 6) ، 2019 ، ص 123 .

⁴ محضر جلسة رقم (64) الفصل التشريعي الثاني السنة التشريعية الأولى 2011/5/11 الدورة الانتخابية الثانية 2010 / 2014 ، ص 36 – 14 .

لمناقشة العمل التنفيذي الخاص لهؤلاء النازحين كما طلبت النائبة فيان دخيل مأساة النازحين الإيزيديين في جبل سنجار¹، وطالبت النائبة آلاء طباني بتدخل دولي لإغاثة النازحين وقد طرحت النائبة عالية نصيف في جلسة استضافة وزير حقوق الإنسان ووزيرة الهجرة والمهجرين موضوع المرأة ومعاناتها وما تتعرض له جراء تدهور الأوضاع الأمنية وازدياد العنف الموجه ضدها وكان للمرأة البرلمانية مداخلات عدّة في جريمة قاعدة سبايكير منها النائبة نوال ونان وزينب ثابت وعلا عودة²، وأبدت النائبة سميرة الموسوي وطالبت بتدوين القضية وطرحها على الأمم المتحدة بوصفها جريمة وإبادة جماعية.

وفي المجال الرقابي كان دور المرأة البرلمانية واضح عن طريق الأسئلة شفهية أو المكتوبة الموجهة من قبل البرلمانيات إلى السادة الوزراء كما استجوبت النائبة عالية نصيف وزير الدفاع خالد العبيدي وانتهت بسحب الثقة عنه.³

مما سبق أرى أن المرأة البرلمانية كان لها دور مميز في الدورة الانتخابية الثالثة كانت أكثر نشاطاً وفعالية في الدورات التي سبقتها وبدأت المرأة البرلمانية تكتسب الخبرة البرلمانية وتستفيد منها في التجارب السابقة إلا أنها لم تؤد دورها بالشكل المطلوب ضمن أكثر من (80) امرأة ظهرت (10) فقط أو أقل كان لها دور واضح في مجلس النواب العراقي.

4. الدورة الانتخابية الرابعة 2018/2021:

وضع قانون الانتخابات الجديد وهو النظام الدوائر المتعددة قسم البلاد إلى (83) دائرة انتخابية توزعت على عدد المحافظات وقسمت العاصمة بغداد إلى (17) دائرة بحكم عدد سكانها الأكثر الذي يناهز (8 ملايين نسمة) الأمر الذي كان من شأنه يعزز وصول الشخصيات المستقلة إلى البرلمان وتحجيم السيطرة الكتل الكبيرة على المشهد الانتخابي كما كان في قانون الانتخابات السابقة، ومع كل الشبهات حول التزوير والتلاعب في الأرقام جرت الانتخابات وحصلت المرأة على نسبة 45 %⁴ ، وفازت المرشحات بـ(22) مقعد بدون الحاجة إلى الكوتا إلا أن تلك النسبة تؤشر حالة إيجابية في الأداء

¹ حضر جلسة رقم (4) الفصل التشريعي الأول السنة التشريعية الأولى 2014/8/5 2014 الدورة الانتخابية الثالثة 2014/2018 ، ص 41 .

² حضر جلسة (11) الفصل التشريعي الأول السنة التشريعية الأولى 2014/9/3 2014 الدورة الانتخابية الثالثة 2014/2018 ، ص 41 .

³ رغد نصيف جاسم، وبدرية صالح عبدالله، الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي في العراق خلال الدورات الانتخابية الثلاثة 2006 / 2018 ، مجلة دراسات دولية العدد (80)، كانون الثاني 2020 ، ص 220 – 221 .

⁴ مروان الجبوري، انتخابات العراق انقسامات وخروقات ومستقبل غامض 2018/5/14 ، <http://www.aljazeera.net/home>)

البرلماني للمرأة والتي شخصت الناخبين الذين تعودوا على انتخاب الرجال دون النساء إلى منح تففهم للنساء و يعد مشاركة نوعية وحقيقية للنساء.

مع ذلك لم تحتو حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حضوراً نسرياً، بل تعرض مرشحات عراقيات لفضائح طالت حياتهن الشخصية (التسقيط وتشويه السمعة) بسبب بانسحاب بعضهن مع حظوظهن بالحصول على مقعد نيابي، وعلى الرغم من تبوء المرأة لمنصب نقيب المحامين العراقيين إلا أنَّ مجلس القضاء الأعلى في دورته الأخيرة كان يحوي (6) نساء فقط من اصل (48) وهو على قلته يعتبر عدد كبير بالمقارنة مع الانتخابات 2005 التي بلغت نسبة 78 %.

إن طبيعة المجتمع العراقي ترفض تولي النساء مناصب عليا داخل الدولة ومن ابرزها العادات والتقاليد والطابع العشائري للبلد¹ ، وفي الأول من تشرين الأول عام 2019 انطلق حراك احتجاجي كبير لم يشهده التاريخ السياسي المعاصر للعراق ، تجدد بعد شهر في 25/تشرين الثاني مطالبين فيها عن هوية وطنية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي وشملت بغداد وجميع محافظات العراقي ، وتفاعل معها الشباب والمثقفين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين ، ومن الانعكاسات الإيجابية للاحتجاجات هي حضور مميز للمرأة العراقية الذي اعطى مزيد من الاندفاع والزخم العام في التظاهرات وعامل مساعد لتنوع المشاركة السياسية وتشريعاته وطالبت التخلص من حكم الأحزاب وسطوطتها والتأسيس لدولة حقيقة يسود فيها العدل والقانون ومفهوم المواطنة² ، وتركيز الحكومة على حماية المرأة من الإقصاء والتهميش والتعرض للتهديدات والخطف والعنف الجسي وال النفسي³.

أي إنَّ وجود المرأة العراقية في الاحتجاجات يثبت مدى وعيها وقدرتها على المشاركة بالقرار السياسي وان وجودها ليس للدعم والإسناد فقط وإنما لترشيح مبادئ الثورة ومتطلباتها واهم مطلب للنساء هو تعديل الدستور بما يكفل حقوقها وان المرأة العراقية أصبح لها صوت مسموع، ومثل حراك تشرين نقطة تحول بالنسبة للمرأة إذ نجحت بتطبيق بنود قرار مجلس الأمن رقم (1325) الذي عد المرأة عنصرا فعالا

¹لينا عماد الموسوي، عراقيات يتظاهرن ضد الحكومة في أيلول 2018 ،

² ايمن احمد محمد، الاحتجاجات العراقية عام 2019 ودورها في بناء الهوية الوطنية، مركز المسار للدراسات والبحوث، الكتاب 160 ، نيسان 2020 ، ص 246 – 247 .

³ قاسم شعيب عباس السلطاني وسلام عطى الله شباط، الحراك الشعبي وانعكاسه على المواطنة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية، العدد (63) تشرين الأول ، 2020 ، ص 172 – 173 ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين .

في صنع السلام وحفظ الأمن بشكل عفوي والمرأة العراقية بعد ثورة تشرين لم تكون كما كانت من قبل¹، إذ أثبتت لنفسها دور لم تتنازل عنه في المستقبل العراقي وصياغة البنى السياسية للدولة العراقية ، وفي عام 2020 أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أوسكو)² تقرير يشير إلى أنّ العراق يحتل المرتبة (70) عالمياً من حيث تمثيل النساء بالبرلمان وفي الواقع لم تشغل النساء حتى الآن أي مناصب رئيسية رئاسية وتنفيذية مهمة في الحكومة العراقية وهنالك ضرورة ملحة تحصل المرأة على المزيد من الحريات السياسية اللازمة لتحسين أوضاعها ومعالجة القضايا التي تؤثر فيها³، وجاءت الانتخابات في 7/10/2021 وفقاً لقانون انتخابي جديد يعتمد على دوائر انتخابية متعددة والتصويت لمرشح واحد مع حالة الإحباط لقوى الساعية للتغيير المحسوبة على (انتفاضة تشرين) التي قاطعت هذه الانتخابات ومن المظاهر الأخرى لهذا الرفض الشعب وقلة نسب المشاركة في الانتخابات بسبب بقاء القوى المتقدمة للمشهد السياسي دون تغيير التي تمكنت من احتواء الاحتجاجات الشعبية وحصلت النساء على (79) من اصل (329) مقعد في مجلس النواب العراقي وبينما نسبة (4,29%) في الانتخابات، وهي أعلى نسبة تحققها المرأة العراقية في تاريخها حسب ما أعلنته الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبحسب تحليل دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لنتائج الانتخابات تمكنت المرأة الفوز بـ (97) مقعد وبزيادة (14) مقعد من الكوتا المخصصة للنساء من بينها فائزتان من الأقليات فيما أظهرت هذه النتائج فوز (57) امرأة بقوتها التصويتية دون الحاجة إلى الكوتا⁴.

إن حصول النساء على المركز الأول خارج الكوتا وبعدد أصوات جيدة يعطي القوة المعنوية في البرلمان ويدعو لإيجاد الكوتا المخصصة للمرأة في الحكومة خصوصاً أن مجلس الوزراء اصدر قرار رقم (99) لسنة 2015 وحث الوزارات على ترشيح نساء لمناصب القيادية ولا يوجد للمرأة تمثيل حقيقي في

¹ سميرة إبراهيم عبد الرحمن، النساء العراقيات في احتجاجات 2019 الفاعلية والأدوار، مركز المسار للدراسات البحث، الكتاب 160 ، نيسان 2020 ، ص 266 .

² UNAMI Strengthening Women's Political Participation in Iraq (Full Phase One 2021 Report Below) ، (<https://www.iraqfoundation.org/unami-narrative-report/>)

³ آيات مظفر نوري، عقبات في طريق المرأة العراقية إلى البرلمان ، 2021/6/24 ، معهد واشنطن للسياسة الشرط الأدنى .

⁴ لقد فازت ميسان الصالحي المرشحة عن حركة امتداد التي تمثل جانباً من تظاهرات تشرين على الأصوات في دائرةها الانتخابية في محافظة ذي قار وحصلت على (23) ألف صوت للمزيد انظر ... المرأة العراقية تكتسح الانتخابات التشريعية على الموقع موازين نيوز في 2021/10/17 .

أماكن صنع القرار مثل وكيل وزير ويقابل كل امرأة لديها منصب تنفيذي نحو خمسين رجلاً في مناصب أخرى مشيرة إلى أن الحكومة الحالية تضم امرأتين لإدارة وزارة الهجرة والإعمار وأكثر الوزارات التي فيها تمثيل للنساء هي التخطيط والمالية والعدل، لذلك فمن الضروري تسلم المرأة المناصب القيادية في الحكومة المقبلة وحتى منصب رئاسة الوزراء .

وفي اجتماع دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في الاجتماع الخاص بمناقشة كوتا النساء داخل نظام توزيع المقاعد في الانتخابات البرلمانية المقبلة برعاية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN women) بينت مدير عام دائرة تمكين المرأة الدكتورة يسري كريم محسن ضمن رؤية الدائرة خيارات فيما لو فازت امرأة أو أكثر بقوتها التصويتية ضمن دائرة الانتخابية:

- أ- اعتبار المرأة الفائزة بقوتها التصويتية ضمن الكوتا ولا حاجة لعملية الاستبدال.
- ب- إخراج النساء الفائزات بقوتها التصويتية من احتساب الكوتا للمساعدة الانتخابية يهدف إلى تعزيز مكانة المرأة في المشاركة السياسية والتمثيل البرلماني للمزيد انظر الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة تمكين المرأة العراقية تشارك في الاجتماع الخاص بمناقشة كوتا النساء داخل نظام توزيع المقاعد الانتخابية، 31/آب/2021 ، وقد أشارت عضو لجنة حقوق الإنسان السابقة الناشطة في حقوق المرأة بشري العبيدي إلى (إن الحجم الكبير من النساء في الدورة المقبلة يجعلنا نعيد الحسابات بدور المرأة مهم في صنع القرار في العملية السياسية)، وأضافت أن يكون للمرأة حضور قوي في اللجان النيابية وتتولى رئاسة اللجان المهمة واللجان التفاوضية والوفود التي تذهب إلى الدول، وتولي مناصب في المنظمات الدولية وسيكون صوت المرأة قوياً في البرلمان المقبل وتنكر الناشطة في حقوق المرأة ابتسام البدرى (إن المجتمع بدأ يدرك أن الفروق غير موجودة بين الرجل والمرأة وهي تتعلق بالأداء فقط مشددة على ضرورة أن يكون للمرأة دور فاعل في الحكومة)، خصوصاً وأن وجود المرأة في السنوات الماضية كان غير فاعل ومسخر لخدمة الكتل ونأمل في أن يكون لها دور أفضل في صنع القرار وفي حديث (سارة الحسني) عضو منظمة حقوق المرأة العراقية¹ : (إن ما حدث هو سابقة مبشرة ومهمة من حيث المبدأ حيث تخطى عدد المرشحات الفائزات نسبة نظام الكوتا النسوية في العراق وفرصة لتحقيق تمثيل نسوي حرص الدستور العراقي على تثبيته وحمايته بيد أن الأحزاب السياسية

¹ في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا النسوية عربية، sky news ، 2021/10/14 ،

المسيطرة غير جادة في تمكين النساء ووجودهن وتمثيلهن بالنسبة لها هو بالأرقام فقط ولا ينعكس كدور فعلي وملموس)، وأضافت يجب الاهتمام بالتنوعية والمشاركة في الدورة البرلمانية وليس بالكمية فقد عانينا سابقاً من ضعف البرلمانيات وخصوصاً في لجنة المرأة البرلمانية بل وإدراجهن في أجندات معادية لحقوق المرأة مثل ذلك منع تعديل المادة (57) من قانون الأحوال الشخصية الذي يعطي للأم حق حضانة الطفل وعرقلة تشريع قانون العنف الأسري وللأسف كان دور العديد منها سلبياً كون غالبيتهن ينتمي لأحزاب وبعضهن لا يشاركن حتى في المناوشات داخل قبة البرلمان بلا دور وكأنهن مجرد ديكور، وكيف نشق بين نجحن مرة أخرى وبعضهن نائبات سابقات ثبت هزال أدائهم البرلماني وأخريات تابعات لأحزاب دينية متغذة وآخر ما تفكر به هو دور النساء وصورتهن وحقوقهن وهي أول المعارضين لتشريع القوانين المدنية التي تطالب بها لأنصاف المرأة وتحريرها، وتتسنم الدوائر الانتخابية بأنها ذات طابع عشائري أو حزبي، وتضيف رئيسة منظمة (أوان) للتنوعية وتنمية القدرات فريال الكعبي (لقد أيقنت أن الكوتا في مفهوم دولتنا الحديثة ما هي إلا مجرد تمثيل بحيث لجنس الإناث والتعامل مع هذا المنطلق يحول القضية إلى مفهومها البايولوجي وليس إلى الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة والقابلة للتغيير مع التطور الاجتماعي).

إن فوز المرأة في الانتخابات البرلمانية يؤكد على امتلاك المرأة العراقية مقومات القيادة أو الوصول إلى مراكز صناعة القرار السياسي وعدم حاجتها للكوتا¹، وتعد المرأة قادرة على المشاركة في الحياة العامة عن طريق المشاركة في العمل العام ومؤسسات المجتمع المدني وقامت منظمات المجتمع المدني بتنظيم عدة ورش العمل التدريبية لعدد من المرشحات وتقدم تنظيمات المجتمع المدني برامج تمكينية للمرأة في المجالات المختلفة الاقتصادية وسياسية واجتماعية، كما يقع على منظمات ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولية توظيف آليات الحصص النسائية لتفعيل مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وتنمية المهارات القيادية للمرأة وإظهار كفاءتها وذلك لا يتحقق إلا بإفساح المجال أمامها لخوض التجارب القيادية وبالتركيز على مهام تدريب المرأة وتنميتها وأعداد الكوادر النسائية المؤهلة.

كما تعد مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية مع أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً²، إن وجود المرأة في البرلمان العراقي هو مجرد إشغال مقاعد وفق إملاءات سياسية

¹ آيات مظفر نوري، عقبات في طريق المرأة العراقية للبرلمان، معهد واشنطن للسياسة، الشرق الأدنى ، 24 / 6 / 2021 .

² هدى هادي محمود، المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية العدد (63)، تشرين الأول ، 2015 ، ص 320 – 321 .

وحربيّة فلا يؤثر في حصولهن على هذه النسبة ولا يكون لهن صوت مؤثر، إلا أنّ هناك بعض المعوقات ومجموعة العوامل التي تقف أمام إمكانية نمو دور المرأة وتعزيزها، والمشاركة السياسية للمرأة العراقية منها معوقات سياسية واجتماعية وذاتية ومن ابرزها:

- أ- تهض الثقافة الدينية بدور أساسي في التأثير للسلوك السياسي للمرأة وخاصة وإن بعض الجماعات المتشددة دينيا لا تعترف بحق المرأة بالمشاركة السياسية حيث تتعرض الكثير من النساء الناشطات بالمجتمع المدني إلى التهديد بالقتل مما يؤثر في مشاركتهن بالحياة السياسية.
- ب- عدم الاستقرار السياسي والذي أدى إلى العنف والفوضى الأمنية كلها عوامل انعكست على نفسية المرأة العراقية وعزوفها عن المشاركة في العمل السياسي.
- ت- يرجع ضعف الدور السياسي للمرأة العراقية إلى طبيعة المعتقدات الاجتماعية والثقافية والنفسية أي إنّ الموروث بالمعتقدات والأعراف والتقاليد والقيم مؤثر في الحياة الاجتماعية التي تعيشها المرأة.
- ث- سيطرة قادة الكتل السياسية والأحزاب السياسية على النائبات هذا ما يعرقل نشاطهن وأصبحت مقيدة بتوجيهات حربها ووظيفتها داخل البرلمان.¹

ما سبق أرى أن ضعف التمكين السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى طبيعة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والأمنية كلها عوامل متداخلة تؤثر في تحديد دور ومكانة المرأة الاجتماعية والسياسية والمدنية وهذه المتغيرات جميعها تقف عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل فعال وصحيح، إن المرأة في العراق تمتلك الوعي إلا أنّها لا تمتلك مقومات الاستمرار، ولمواجهة تلك التحديات يجب العمل على القيام بأخذ مبادرات وخطوات حقيقة للتمكين السياسي للمرأة العراقية منها:

- أ- دورات تعزز الشجاعة الأدبية والخطابية والثقافة السياسية للمرأة وذلك لتعزيز قدراتها واستعدادها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية (وذلك لأنّه كما ذكرنا أن هناك عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وشخصية تقف عائقاً أمام تمكين المرأة والثقافة السائدة ونظرة الرجل بصورة عامة للمرأة ونظرة رؤساء الكتل السياسية بصورة خاصة هذا ما أدى إلى ضعف التنظيمات النسوية وأدوارها من حيث التخطيط للبرامج والقدرات الشخصية لقيادات النسائية لبعض البرلمانيات حيث نلاحظ اقتصر الدور الرقابي على عدد محدود من النائبات).

¹ بدرية صالح عبدالله، قانون الأحزاب السياسية في العراق، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، العددان (35 - 36) ، 2017 ، ص 969 .

بـ- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات التي تهتم بشؤون المرأة وتصميم برامج تدريبية تستهدف المرأة وتكشف الجهد لتطوير النساء العاملات في المجال السياسي.

تـ- تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 حيث وفق المادة (11/أو لاـأ) والتي جاءت عبارة (يتم مراعاة التمثيل النسوي)، لذلك على الأحزاب أن تضمن حصة المرأة في القيادات الحزبية بحيث لا تقل عن 25% على الأقل مع الزام الأحزاب عن طريق برامجهما السياسية ومناهجها التنظيمية بتطوير وتمكين كوادرها النسائية وان تخرج من وعي حزبي ضعيف إلى وعي نسوي حقيقي لأنّ المشاركة الحقيقية الفاعلة للمرأة لا تعني فقد زيادة عدد النساء في الحياة السياسية ولكنها أيضاً تعني العمل على تغيير الأعراف والممارسات المجتمعية التي تؤثر في المرأة وتعكس على مشاركتها السياسية وأبرزها العنف الأسري والتمييز في مجالات العمل.

ثـ- تعزيز دور الإعلام ومساهمته في توعية المجتمع بأهمية دور النساء في العمل السياسي وعلى تحسين صورة المرأة وإبراز مكانتها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتشجيع المرأة العراقية ودعم حقوقها سواء كانت في مجلس النواب أو خارجه وعن طريق اللقاءات والندوات النسوية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

الخاتمة والاستنتاج :

مع التحول السياسي الكبير الذي جرى في العراق بعد العام 2003 والحقوق السياسية التي حصلت عليها وفق الدستور العراقي الدائم العام 2005 (حق المواطنة، حق الانتخاب، حق الترشيح للانتخابات) إلا أنها مازالت تعاني من مجتمع تقليدي لما تحمله من تراكم تاريخي واجتماعي يلقي بضلاله على المرأة ولا تزال المرأة العراقية خاضعة لهيمنة المجتمع التقليدي بقيمته المحلية على حساب مجتمعه المدني وثقافته الحديثة الفاعلة، وللميراث الثقافي أحد المرجعيات الأساسية في بناء وصيرورة المرأة ودلالاتها.

وان التمكين ليس مجرد إجراءات فنية، بل هي عملية تعكس ثقافة التكافؤ والمساواة بكافة أبعادها ومع التحسن الذي طرأ على نسب تمكين النساء نحو بعض المناصب القيادية أو مراكز صنع القرار أو التمكين السياسي ، وتقاس درجة التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية بمدى وعي الأفراد بحق المرأة ومشاركتها بالسلطة ومفاصيلها الأساسية .

ويمكن الاستنتاج بأن ضعف التمكين السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى :

- طبيعة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية وأهمها (المعوقات الأمنية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات الاجتماعية والثقافية، ومعوقات ذاتية تتعلق بشخصية المرأة البرلمانية) لأن عدم الثقة بنفسها وترددتها وانعدام الثقة والتبعية انعكس سلباً على ثقتها بالعناصر السياسية الالتي تقدمن للترشح والانتخاب وهذا ما يحتاج وقت طويل وحسب المتغيرات لكي تتغير تلك النظرة وبمساعدة وسائل الإعلام والتوعية .
 - حاجة المرأة العراقية إلى اكتساب الخبرات السياسية التي تجعلها قادرة على تولي المناصب العليا في الحكومة العراقية إلا أنَّ تردد النساء الطموحات إلى جانب وصول النساء الالتي لا يمثلن سوى الأحزاب الحاكمة التي تنتهي إليها سواء المدنية أو الدينية نجد هناك صعوبة التنبؤ بمستقبل المرأة العراقية في العملية السياسية لذلك يتوجب تعديل قانون الأحزاب بما يضمن نص قانوني واضح يراعي التمثيل النسووي بما ينسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومقررات مؤتمر بيجين عام 1995 وإلزام الأحزاب السياسية بإشراك النساء في المواقع القيادية على مستوى القيادات وفروعها الحزبية.
 - لم تكن طبيعة المرأة العراقية ومشاركتها وتأثيرها وخصوصاً في إطار السلطة التشريعية بالمستوى المطلوب الذي يقابل عدد الأصوات التي حصلت عليها، بل أظهر ضعفها بهذا التمثيل، وصحيف أن المرأة في البرلمان العراقي تمتلك الوعي إلا أنها لا تمتلك مقومات الاستمرار.
 - وفي الختام ولبناء دولة متكاملة دستورياً وقانونياً لابد أن تستمر الحكومة العراقية بتفعيل دور المرأة العراقية في الحياة السياسية حتى تتجاوز مرحلة الإقصاء والتهميش، وإعطاء دور قيادي وفعال للمرأة العراقية في المجال السياسي.
 - ويتم ذلك عن طريق التوصيات الآتية:
1. زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي الذي يعزز دور المرأة ومشاركتها السياسية.
 2. زيادة البرامج التدريبية الخاصة التي تمكِّن المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.
 3. إصدار القوانين والتشريعات الوطنية التي تعطي دور مناسب للمرأة في المجتمع ومشاركة الرجل في أداء الواجبات والحقوق.
 4. إعطاء فرصة لتمثيل النساء في الوزارات العامة أي رئاسة الوزراء والمسلطة التنفيذية إلى جانب الوزارات الخدمية.